المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/06/2015

نَصَّاب يحتال على أحد ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالريف

تعرض أحد ضحايا الانتهاكات لحقوق الانسان بالريف (محمد العيساتي) للنصب والاحتيال على يد المدعو محمد بن محمد أحميق الحامل لبطاقة التعريف الوطنية R 7429 مقيم حاليا ببلجيكا الذي غرر به بأن يقوم مقامه من أجل تسوية وضعية ملفه لدى **المجلس الوطني لحقوق الانسان** بالرباط لادعاءه امتلاك معرفة واسعة لدى أصحاب القرار ، وألمح له بأنه صديق لأحد أعضاء المجلس بالرباط (م.ر) .

وعليه استصدر عن الطرف المتظلم وكالة خاصة مصدقة الإمضاء أمام مصالح بلدية الحسيمة، استتبعها بعد ذلك بعقد اتفاق مصدق الامضاء بدوره (وتتوفر حوار الريف على نسخ من الوكالة وعقد اتفاق)، بينهما أبان فيها عن لهثه في اقتسام محصلة التعويض في حالة تسوية الملف عن جبر الضرر من طرف المجلس الوطني لحقوق الانسان عن وفاة والده برصاص الجيش الملكي (عهد إقبارن) خلال أواخر سنة 1958 وبداية سنة 1959 ببني حذيفة بالحسيمة أحد النقاط الساخنة خلال أحداث الريف.

وبما أن هذا النصاب على معرفة سابقة بصحة الوقائع التي يدعيها المتضرر ويقينه من أن ملف التسوية يتوفر على جميع الوثائق اللازمة للتعويض استفرد به كعادته في مجموعة من عمليات النصب والاحتيال التي انتهت ببعضها إلى الزج به في السجن.

هذا الكائن المعروف بتردده على الإدارات داخل الوطن وخارجها مدعيا أن له ميزة شرفية وعضو سابق بإحدى الوداديات بالمهجر بشكاياته الكيدية وتطلماته من طرف مسؤولي الإدارات بالمحاكم وغيرها قصد خلق وتوليد رهبة في نفس البعض من الذين يعتقدون أنه سيلحق الأذى بهم وتراه بهذه الطريقة مترددا على الإدارات بملفات قصد تسويتها لأناس غرر بهم بعدما حرروا له عقود وكالة على شاكلة هذا الملف المعروض على هذا الموقع ، وكانت النتيجة دائما النصب والاحتيال كما حدث لامرأة سبق وأن نصب عليها وكان جزاءه الإدانة أمام المحاكم الزجرية بالحسيمة ابتدائيا واستئنافيا قضى على إثرها ثلاثة أشهر حبسا نافذا .

ويبدو أن هذا الكائن الذي يحسن البحث عن ضحاياه ، لم يتعظ ومعروف أنه لم يسلم من أفعاله إخوته والمحيط الذي يقيم فيه من أهل حارته ، ولكن يبدو أن عبقرية هذا الأخير عندما لم تلق الردع المناسب تفتقت وتشعبت بأن حاول ممارسة النصب والاحتيال في أعقد الملفات وأشدها خطورة وهو ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي يبدو أن الدولة تعثرت في تسويتها ، بينما يرى السيد المذكور ، بما لديه من قوة النصب والاحتيال ، أن يفاقم من الضرر ليضيف بنصبه هذا ضررا يلقى على كاهل ضحايا سنوات الرصاص بالريف .

إن المواطن المتظلم من هذا السلوك بعد أن كشف عملية النصب والاحتيال التي تعرض لها، تقدم بشكاية لدى وكيل الملك بابتدائية الحسيمة سجلت بأقسام النيابة العامة في انتظار إنصافه من شأن ما تعرض له بعد أن أرفقها بصورة لوكالة خاصة وأخرى لعقد اتفاق بينه والطرف النصاب.

وعلى ضوء خطورة هذه الأفعال، يبقى السؤال المطروح متى ستتدخل النيابة العامة للحد من هذه الظواهر الارتزاقية التي تسيء بالدرجة الأولى إلى المرافق العامة وتفسد جميع المجهودات الرامية إلى ضمان حقوق الأفراد وحرياتهم؟ وهل ستعمل المحاكم المغربية خاصة محاكم مدينة الحسيمة على جعل حد لظاهرة السمسرة التي يقوم بعض من مرافقي المتقاضين مدعين أنهم على معرفة بأطرها وطاقمها ، وهم براء منهم ، يوهمون ضحاياهم بقدرتهم على التدخل من أجل استصدار قرارات وأحكام لفائدتهم وهم لا يرومون من وراء ذلك إلا النصب والاحتيال عليهم.

http://dialoguerif.com/index.php/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%82-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AD%D8%AF%D8%AB/4127-%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%AD%D8%AA%D8%A7%D9%84-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D8%AD%D8%AF-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B3%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%81.html

انتفاضة 20 يونيو ، الذكرى 36 تُخرج القوى الديمقراطية للتظاهر بجرسيف

تخليدا للذكرى 36 لتأسيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان وبمناسبة مرور 34 سنة على انتفاضة 20 يونيو 1981 المجيدة، التي فجرها عمال وفقراء مدينة الدار البيضاء والنواحي ضد سياسة التجويع والفقر، خرج مناضلو فرع الجمعية بجرسيف ليلة امس بساحة بئر أنزران للتذكير بيوم 28 ماي 1981، الذي أعلنت فيه كالة المغرب العربي للأنباء آنذاك اعتزام الحكومة المغربية فرض زيادات صاروخية في كل المواد الأساسية، وذلك مباشرة بعد زيادات أخرى كانت سنتا 1979 و1980 .

وكما اليوم، لقد برر المسؤولون آنذاك هذه الزيادات بالحجة المعهودة دائما، الظرفية العالمية وحالة موازنة الدولة وأن هذه الزيادة ضرورية وحتمية اقتصادية، الخ، وأمام هذا الوضع قررت الحكومة آنذاك تعريض العمال والفلاحين وعموم الكادحين للمزيد من التجويع والاستغلال، فطبقت سياسة تقشف قاسية أدت إلى المزيد من ضرب القدرة الشرائية للفقراء وتصاعد البطالة التي بلغت مليون ونصف المليون عند نهاية سنة 1980.

ففي نفس السياق وفي نفس شروط الثمانينيات، حسب المحتجون، والتي يعيشها الشعب المغربي في ظل الحكومة الحالية من ضرب للقدرة الشرائية لعموم المواطنين والاجهاز على مكتسبات دُفعت دماء الشهداء ضريبة لها، بالإضافة إلى التضييق على الحريات العامة، ومحاصرة المناضلين الشرفاء ودعم الخونة أعداء الوطن، يضيف أحد المتحدثين لجرسيف 24 ، أن المفهوم الجديد للسلطة، هيئة الإنصاف والمصالحة، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، البرنامج الاستعجالي، **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الدستور الجديد...؟ إن ذلك كله ليس سوى در الرماد في العيون، وخاصة عيون الخارج، فالمغرب أمام سجل عريض من الشهداء والمعتقلين ومجهولي المصير والمضطهدين والمطرودين والمشردين... وما الحكم بقرن و11 سنة على خلفية مؤامرة 24 أبريل 2014، على طلبة جامعة سيدي محمد بن عبد الله ظهر المهراز بفاس، المتهمين بقتل الطالب الحسناوي لخير دليل على ما نقول.

وتحت شعار:"36 سنة من الصمود والنضال من أجل الحريات والحقوق" وفي إطار اصرار فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان فرع جرسيف، على النضال من اجل مطالب الشعب المغربي قاطبة والجرسيفي خاصة، العادلة و المشروعة و استمراره في مواصلة النضال على درب شهداء انتفاضة 65 و 81 و 84 من أجل تحقيق مغرب ديمقراطي تحترم فيه حرية التعبير و الرأي، والكرامة الإنسانية و المساواة و العدالة الاجتماعية و العيش الكريم، خرجت الجمعية ومعها بعض القوى الديمقراطية بجرسيف لإدانة التصعيد الخطير للحملة التي تشنها الدولة، منذ 15 يوليوز، على الجمعيات الحقوقية، وعلى رأسها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان.

http://www.guercif24.com/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A9-20-%D9%8A%D9%88%D9%86%D9%8A%D9%88-%D8%8C-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D8%B1%D9%89-36-%D8%AA%D9%8F%D8%AE%D8%B1%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%89-%D8%A7%D9%84/

المساء
ALMASSAE

تساؤلات حول مصير تحويل المعتقل السري «دار بريشة» بتطوان إلى متحف

المشروع يراوح مكانه منذ سنتين

جمال وهبي

مازال مشروع تحويل "دار بريشة"، المعتقل السري الأول بالمغرب، إلى متحف يراوح مكانه منذ أكثر من سنتين رغم التزام ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بذلك في ندوة تم عقدها بتطوان.

ففي الوقت الذي أعلن المجلس عن عزمه فتح معتقل تازمامارت، نهاية هذه السنة، لزيارات عائلات الضحايا الذين توفوا فيه، في سنوات الرصاص، بعدما شارفت أشغال تهيئته على الانتهاء، فإن حقوقيين يتساءلون حول مصير دار بريشة، بعد الإعلان عن تحويله إلى متحف لحفظ الذاكرة، في إطار ترجمة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، لتحويل أماكن الاعتقال إلى فضاءات لحفظ الذاكرة، التي ستشكل جزءا أساسيا من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة لشمال المغرب.

ولا تعرف الأسباب الكامنة وراء تأخير المشروع الذي يهدف لصيانة الأماكن التي عرفت الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بعد مرور سنتين على التزام ادريس اليزمي بذلك في ندوة بتطوان حملت شعار "المعتقل السري دار بريشة جزء من المشروع الوطني لحفظ الذاكرة".

وكانت السلطات المحلية قد توجهت قبل سنتين إلى السكان المقيمين بجنان بريشة منذ أكثر من 40 عاما، لإرغامهم على إفراغ الدار، قبل أن تعرض عليهم ثلاث شقق صغيرة جدا ودون المستوى، حسب قولهم، كما فرضت على أختين متزوجتين الإقامة في بيت واحد، وهو ما رفضته العائلات حينها في حديث مع الجريدة. وتعتبر "دار ابريشة" أعرق معتقل سري بالمغرب، شاهدة على أفظع عمليات الاختطاف والتعذيب والتصفية الجسدية، في صفوف السياسيين الشوريين، وهي ممارسات كانت حسب الروايات والشهادات، أفظع وأبشع ربما من الممارسات التي مورست في فترات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات والتسعينيات، كما رواها ناجون من جحيم الموت.

من جهته، أشار المجلس إلى انطلاقه في إجراء مشاورات من أجل تهيئة كل من معتقلات دار ابريشة بتطوان ودرب مولاي الشريف بالدار البيضاء، حيث تم الشروع، حسب قوله، في إجراء المشاورات بخصوص تفعيل الشراكات العمومية المبرمة بشأنها. وكشف المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن المجلس شرع في صيانة الأماكن التي عرفت انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مؤكدا أنه وقع اتفاقيات شراكة مع عدة متدخلين، من أجل تسوية الوضعية العقارية لبعض مراكز الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي السابقة، والعمل، من جهة أخرى، على إعادة ترميمها وتحويلها إلى أماكن لحفظ الذاكرة، وإلى مركبات اجتماعية وثقافية واقتصادية.

حقوقيون يطالبون بفك «لغز» الملف الطبي في قضية مقتل الحسناوي

2714/15

فاس- لحسن والنيعام

انتقدت الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع فاس . سايس، هيئة الحكم التي أدانت 9 طلبة قاعديين بـ111 سنة سجنا نافذا في قضية مقتل الطالب الإسلامي، عبد الرحيم الحسناوي، في أحداث «الخميس الأسود» بالمركب الجامعي ظهر المهراز يوم 24 أبريل من سنة 2014. وقال تقرير للجمعية إن هذه الهيئة لم تكشف عن التقرير الطبي الخاص بالطالب، ولم تستدع الطبيب المعالج للطالب قبل أن يتوفى في قسم المستعجلات بالمستشفى الجامعي الحسن الثاني. وانتقدت الجمعية عدم الكشف عن المعطيات التي تضمنها تقرير للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول هذه القضية. الجمعية التي وصفت الأحكام الصادرة ابتدائيا في الملف بـ«الثقيلة» و«القاسية»، أوردت بأن هيئة الحكم استمعت إلى شهود إثبات، وأخذت بأقوالهم، لكنها في المقابل لم تأخذ بأقوال شهود نفي، مشكلين من مواطنين ومواطنات لا تربطهم أية علاقة سياسية بأي طرف ومن فئات اجتماعية مختلفة، ومنهم أستاذة جامعية وسائق سيارة للأجرة ونادل مقهى، في حق بعض المتابعين مما حرمتهم من البراءة، حسب تقرير الجمعية، وهي «تتابع عن كثب أطوار المحاكمة».

ولم يتأخر رد فعل فصيل النهج الديمقراطي القاعدي بجامعة فاس تجاه إدانة 9 من كوادره. فقد غاش المركب الجامعي ظهر المهراز مساء يوم الجمعة الماضي على إيقاع مقاطعة امتحانات الدورة العادية. وقال القاعديون إن هذه المقاطعة في كل من كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وكلية الحقوق جاءت لـ«التنديد» بالأحكام التي أدانت بموجبها غرفة الجنايات 7 طلبة بـ15 سنة سجنا نافذا في حق كل واحد منهم، وقضت في حق طالبين بـ3 سنوات سجنا نافذا، في حين برأت 4 طلبة آخرين، اثنان منهم كانا يتابعان في حالة سراح مؤقت.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجدد رفضه لتشغيل الأطفال في المنازل

SC2512

جدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة بجنيف، دعوته لتحديد سن 18 سنة كحد أدنى لتشغيل الأطفال في المنازل، لاسيما الفتيات اللواتي يشكلن نسبة كبيرة منهم. وفي هذا السياق، قالت ربيعة الناصري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الأطفال الذين يشتغلون في المنازل هم من الفتيات اللواتي ينتمين إلى أسر فقيرة، وأنهن ضحايا الهدر المدرسي وشبكات الوسطاء». وأوضحت الناصري في كلمة ألقتها بمناسبة اليوم السنوي لمناقشة حقوق النساء المنظم في إطار الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان، بأن ظروف العمل داخل المنازل مرجحة لإلحاق الضرر بصحة وسلامة ونفسية الأطفال.

وأضافت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي اهتماما خاصا للإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك على خلفية «حجم انتشاره باعتباره شكلا من أشكال التمييز في حد ذاته».

وأفادت الناصري، نقلا عن دراسة وطنية حول انتشار هذه الظاهرة، بأن بيت الزوجية يعد الوسط الرئيسي الذي يمارس فيه العنف ضد النساء، بمعدل انتشار يناهز 55 في المائة، وأن معدل انتشار العنف النفسي والمعنوي يصل إلى 48 في المائة. وبخصوص الإطار القانوني، فقد سبق لهذه المؤسسة الوطنية أن أصدرت مذكرة تحدد الإطار المعياري الواجب اعتماده من أجل بلورة القانون ذي الصلة، مع وضع تدابير خاصة للحماية والعقاب وجبر الضرر الذي يطال الضحايا، علاوة على دور كل من التربية في تغيير العقليات، ووسائل الإعلام في مكافحة الصور النمطية ضد المرأة.

اليوم العالمي للاجئ .. إقامة رواقين بالرباط والبيضاء لتحسين فهم الجمهور العريض لوضعية اللاجئين

20/06/2015

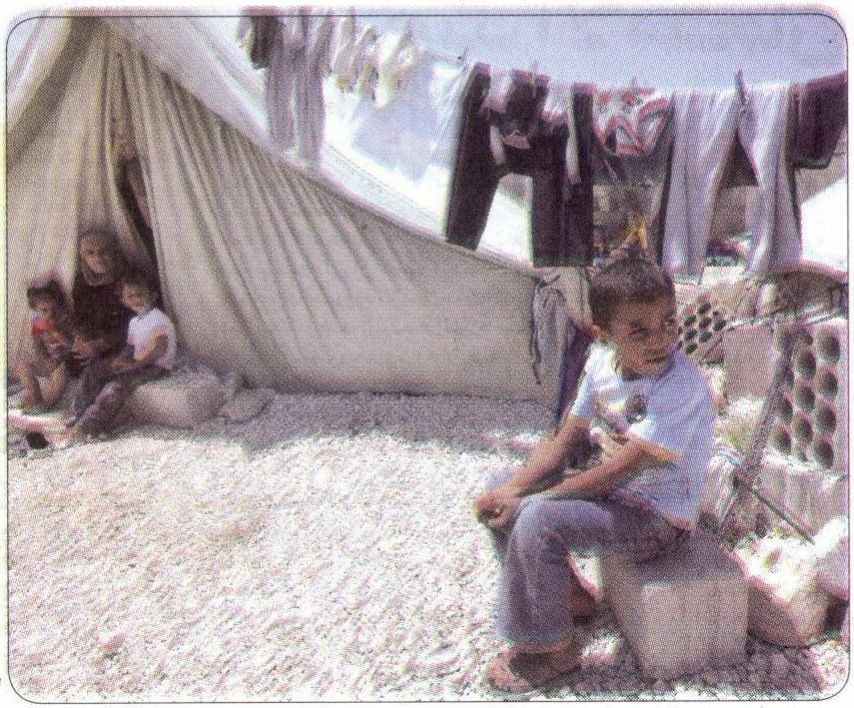

■ بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للاجئ، الذي يصادف يوم 20 يونيو من كل سنة، يقيم المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، رواقين بكل من الرباط والدار البيضاء، من أجل تحسين فهم الجمهور العريض لوضعية اللاجئين.

وأوضح بلاغ للمجلس أن الرواقين، اللذين تحتضنهما محطة القطار الرباط المدينة، ومحطة القطار الدار البيضاء الميناء، من 18 إلى 20 يونيو الجاري، يشكلان فضاء للالتقاء بالجمهور العريض وتحسين فهمه لوضعية اللاجئين.

وأضاف البلاغ أن الرواقين، اللذين يحضرهما ممثلون عن المجلس والمفوضية السامية والوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، يتيحان مجموعة من الفرص بالنسبة للعديد من اللاجئين لكي يحكوا قصص حياتهم ومساراتهم في بلدانهم الأصلية.وبالمناسبة تحتفل "مؤسسة الشرق والغرب"، شريكة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، بهذا اليوم من خلال تنظيم ورشات وحلقات تنشيط بمركزيها بالرباط ووجدة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحملة العالمية للتواصل والتحسيس، التي تنظم بمناسبة اليوم العالمي للاجئ، تروم تسليط الضوء على وضعية اللاجئين تحت شعار "أشخاص عاديون يعيشون ظروفا غير عادية".وتهدف هذه الحملة العالمية إلى تقريب الجمهور من الجانب الانساني لقصص اللاجئين.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يجدد بجنيف التأكيد على تحديد سن 18 سنة كحد أدنى لتشغيل الأطفال في المنازل

جدد المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم الجمعة الماضي بجنيف، دعوته لتحديد سن 18 سنة كحد أدنى لتشغيل الأطفال في المنازل، لاسيما الفتيات اللواتي يشكلن نسبة كبيرة منهم. وفي هذا السياق، قالت ربيعة الناصري، عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان «إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الأطفال الذين يشتغلون في المنازل هم من الفتيات اللواتي ينتمين إلى أسر فقيرة، وأنهن ضحايا الهدر المدرسي وشبكات الوسطاء». وأوضحت الناصري في كلمة ألقتها بمناسبة اليوم السنوي لمناقشة حقوق النساء المنظم في إطار الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان، أن ظروف العمل داخل المنازل مرجحة لإلحاق ضرر بصحة وسلامة ونفسية الأطفال. وأضافت أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يولي اهتماما خاصا للإطار القانوني المتعلق بمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك على خلفية «حجم انتشاره باعتباره شكلا من أشكال التمييز في حد ذاته».

وأفادت الناصري، نقلا عن دراسة وطنية حول انتشار هذه الظاهرة، بأن بيت الزوجية يعد الوسط الرئيسي الذي يمارس فيه العنف ضد النساء، بمعدل انتشار يناهز 55 في المائة، وأن معدل انتشار العنف النفسي والمعنوي يصل إلى 48 في المائة. وبخصوص الإطار القانوني، فقد سبق لهذه المؤسسة الوطنية أن أصدرت مذكرة تحدد الإطار المعياري الواجب اعتماده من أجل بلورة قانون ذي الصلة، مع وضع تدابير خاصة للحماية والعقاب وجبر الضرر الذي يطال الضحايا، علاوة على دور كل من التربية في تغيير العقليات، ووسائل الإعلام في مكافحة الصور النمطية ضد المرأة. وذكرت في هذا الصدد بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوصى الحكومة بالانخراط في اتفاقية مجلس أوروبا حول منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي، التي جرى اعتمادها في ماي 2011. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد دعا، الثلاثاء الماضي في إطار مشاركته في فعاليات الدورة 29 لمجلس حقوق الإنسان، إلى إيجاد حلول ملائمة لدعم ولوج الفتيات إلى المنظومة التعليمية.

واعتبر أن تحقيق ذلك يتطلب بذل مجهود خاص من أجل التوعية والتكوين ومأسسة مقاربة النوع الاجتماعي لدى جميع الفاعلين المعنيين بالتعليم، لافتا إلى أن أجرأة حق الفتيات في التمدرس يستوجب جهدا فعالا وتوعية جميع الفاعلين في الحقل السياسي والتعليمي والاجتماعي.

أحكام "قضية الحسناوي" تثير ردودا متباينة

الاثنين 22 يونيو 2015 - 08:46

خلّف الحكم القضائي على سبعة طلبة ينتمون لفصيل القاعديين-البرنامج المرحلي، بـ15 سنة حبسًا نافذًا، والحبس ثلاث سنوات في حق طالبين اثنين، والبراءة لأربعة آخرين، منتصف هذا الأسبوع، على خلفية مقتل الطالب عبد الرحيم الحسناوي، ردود أفعال متباينة، إذ وصفت منظمة التجديد الطلابي الحكم بالمخفف، بينما اعتبر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس-سايس الحكم قاسيًا وماسًا بأركان المحاكمة العادلة.

فقد أصدرت منظمة التجديد الطلابي، التي كان الطالب الراحل ينتمي إليها، بيانًا للرأي العام، اعتبرت فيه الحكم "مخففًا ولا يتناسب بتاتاً لحجم الجريمة المرتكبة باعتبارها جريمة إرهابية مكتملة الأركان، قامت بها عصابة إجرامية تتبنى العنف في علاقتها بالجميع وتتوفر على مخزون من الأسلحة البيضاء وترتكب جرائم يومية، وخططت لجريمة 24 ابريل وأعلنت عن استعدادها ونيتها الاجرامية لذلك".

وأضاف بيان المنظمة أنها تحترم وتثق في القضاء من أجل إحقاق الحق، رغم "محاولات التأثير في القضاء التي قام بها رموز فاشيين ينتمون للحزب الاستئصالي، ومحاولة هذا الأخير للمتاجرة والاستثمار في العنف والبلطجة والعدمية ورغم محاولات التأثير في القضاء عبر توظيف نضالات طلابية مشروعة لخدمة أجندة العدمية السياسية"، محيلًا على ما وقع في كلية الآداب ظهر المهراز قبل أسبوعين من "جرائم فظيعة ارتكبتها عصابة البرنامج المرحلي".

وطالبت المنظمة بـ"إنزال أقسى العقوبات في حق العصابة الإرهابية"، في مرحلة التقاضي المقبلة "إحقاقًا للحق وإنصافًا للشهيد"، مجددة مطالبتها بتصنيف البرنامج المرحلي "عصابة إرهابية" وبتطبيق القانون في حقها، وبتحريك الشكايات الموضوعة أمام النيابة العامة بشأن "الاعتداءات المتتالية التي يتعرّض لها أبناء التجديد الطلابي بفاس".

في الجانب الآخر، أشار فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس-سايس، إلى أن الأحكام الصادرة كانت "ثقيلة وقاسية"، وأن المحاكمة كانت "سياسية" وشهدت "مجموعة من الخروقات التي مست أركان المحاكمة العادلة، منها حرمان عائلات المتابعين والطلبة وعموم المواطنين من حضور الجلسات، والتطويق الأمني، واعتقال بعض الطلبة المتضامنين مع المتابعين".

وزاد الفرع عبر بيان له أن هيئة المكمة "رفضت الاطلاع على تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان وعلى الملف الطبي الكامل للضحية، رغم الملتمسات التي قدمها دفاع الطلبة"، كما أنها "أخلت المسؤولية التقصيرية عن الدولة، ولم تستمع إلى عناصر الوقاية المدنية والطبيب الذي عالج الطالب الراحل قبل وفاته".

كما انتقد الفرع ما وصفها بازدواجية التعامل مع الشهود، مبرزًا أن المحكمة أخذت أقوال شهود الإثبات الذين قدموا شهاداتهم عن واقعتين متفرقتين في المكان وموحدين في الزمان، رغم استحالة ذلك، بينما لم تأخذ أقوال شهود النفي المشكلين من مواطنين وموطنات لا تربطهم أية علاقة بأي طرق، ومن فئات اجتماعية مختلفة، الأمر الذي "حرم المتابعين البراءة"، لافتًا إلى وجود "تلكؤ في ضمان حق التسريع بالمحاكمة".

جدير بالذكر، أن الطالب الحسناوي، لقي مصرعه أبريل من عام 2014، فضلًا عن إصابة عنصرين من منظمة التجديد الطلابي، في أعقاب هجوم نفذته عناصر من فصيل الطلبة القاعديين-البرنامج المرحلي، حسب ما أفادت به المنظمة، بينما أشار بلاغ ولاية أمن فاس، إلى أن الراحل قضى نحبه في مواجهات جرت داخل المركب الجامعي فاس-ظهر المهراز.

http://www.hespress.com/permalink/267571.html

محمد بوهريز يتهم جهات عليا بمحاولة إدخاله السجن والوالي يمنع وقوف السيارات بالكورنيش والعمدة يلغي القرار وشبيبة الاتحاد الاشتراكي بطنجة تلتحق بالبديل الديموقراطي

مكتب طنجة

22 يونيو, 2015

حصريا، تقدم ''الشمال بريس'' لقرائها مجموعة من المواضيع والأحداث التي تطرقت لها الصحف الوطنية الصادرة، الاثنين (22 يونيو 2015)، خاصة التي شهدتها الجهة الشمالية من المملكة، وجاءت عناوينها كالتالي:

''شبيبة الاتحاد الاشتراكي بطنجة تعاقب الحزب بالالتحاق بالبديل الديموقراطي''، و''محمد بوهريز يتهم جهات عليا بمحاولة إدخاله السجن''، و''تساؤلات حول مصير تحويل المعتقل السري دار بريشة بتطوان إلى متحف''، و''الشطون والسومو سنة مؤكدة بتطوان''، و''الوالي يمنع وقوف السيارات بالكورنيش والعمدة يلغي القرار''، و''استقالة مدير المستشفى الجهوي بتطوان''.

ونبدأ مع ''المساء'' التي أشارات إلى أنه كما كان متوقعا، انتهت فصول الصراع المحتدم بين الشبيبة الاتحادية والكتابة الإقليمية لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بإقليم طنجةأصيلة، بإعلان ''الطلاق البائن''، بين الحزب والتنظيم الشبابي، بعدما أعلن المنتمون إلى هذا التنظيم فك الارتباط بالاتحاد الاشتراكي، والالتحاق بحزب رفاق الزايدي، المنتظر الإعلان عنه رسميا قريبا.

وفي خبر آخر، أكدت الصحيفة أن المنسق الجهوي للتجمع الوطني للأحرار بطنجة تطوان تسبب في عاصفة من ردود الفعل بعد تصريحات أطلقها مؤخرا، تحدث فيها عن محاولة ''جهات عليا'' إدخاله السجن خلال انتخابات سابقة لاختيار عمدة طنجة.

وقال محمد بوهريز، وهو بارون عقار مثير للجدل، إنه كان على وشك دخول السجن قبيل الانتخابات، التي جرت عقب الانتخابات الجماعية السابقة سنة 2011، والتي عرفت وصول مرشح ''البام'' وقتها، سمير عبد المولى، إلى عمدية طنجة.

وأفادت ''الجريدة'' في موضوع آخر، أن مشروع تحويل ''دار بريشة'' المعتقل السري الأول بالمغرب، إلى متحف مازال يراوح مكانه، منذ أكثر من سنتين، رغم التزام **إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، بذلك في ندوة تم عقدها بتطوان.

وفي الوقت الذي أعلن المجلس عن عزمه فتح معتقل تازمامارت، نهاية هذه السنة، لزيارات عائلات الضحايا الذين توفوا فيه، في سنوات الرصاص، بعدما شارفت أشغال تهيئة على الانتهاء، فإن حقوقيين يتساءلون حول مصير دار بريشة، بعد الإعلان عن تحويله إلى متحف لحفظ الذاكرة لشمال المغرب.

أما ''الصباح'' فواصلت نشر خصوصية موائد الإفطار في شهر رمضان. ونقلت اليومية إلى قراءها، في عدد اليوم، خصوصية المائدة التطوانية، مشيرة إلى أن هناك وجبة مهمة قد لا تكون على المائدة عند الأذان، لكنها تكون حاضرة مباشرة بعده.

ويتعلق الأمر، حسب المصدر نفسه، بطاجين السمك بمختلف أنواعه، مبرزة أن هذه الوجبة يتضاعف الإقبال عليها في رمضان.

من جانبها، ذكرت ''الأحداث المغربية'' أن أمرا صدرا من الوالي تم إلغاءه بأمر من العمدة، في مشهد أعاد مسلسل الصراع بين الوالي والعمدة إلى واجهة أوراش طنجة الكبرى. وكشفت أن مصادر من ولاية طنجة أكدت على أن الوالي أمر بإصدار قرار يقضي بمنع وقوف السيارات بشارع محمد السادس بمنطقة مالبطا، ومن أجل ذلك قامت المصالح المعنية بالولاية بإشعار نظيرتها بالجماعة الحضرية، وتم تحرير القرار وتقديمه لنائب العمدة المفوض له بالتوقيع على مثل هذه القرارات، إلا أن هذا الأخير لم ينتبه لنوعية القرار الذي وقعه كما أنه لم يخبر العمدة، الذي انتبه إلى تسريب هذا الإجراء باسم الجماعة دون أن يتم عرضه على المكتب المسير، وهو ما دفعه إلى مطالبة نائبه المعني بالأمر بتوقيع قرار ثان آخر يقضي بإلغاء الأول.

وفي خبر آخر، كتبت أن مدير المستشفى الجهوي بتطوان قدم استقالته، أخيرا، دون ذكر الأسباب والدوافع التي أدت إلى اتخاذه هذا القرار

http://www.achamalpress.com/%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D8%A8%D9%88%D9%87%D8%B1%D9%8A%D8%B2-%D9%8A%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D8%AF%D8%AE/

جدل بالمغرب حول استقلالية آلية للوقاية من التعذيب

تطرح استقلالية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب –التي أصبح المغرب ملزما بإنشائها– جدلا في الوسط الحقوقي، بين من لا يرى مانعا من أن **يحتضنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وبين من يعتبر أن استقلاليتها عن المجلس الوطني ضمان لفعاليتها.

ويعتبر شهر نوفمبر/تشرين الثاني القادم أجلا أقصى من أجل إنشاء هذه الآلية، بعد أن أودع المغرب لدى الأمم المتحدة أوراق التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب قبل ستة أشهر.

وطالب المشاركون في الندوة التي نظمها بالرباط فرع منظمة العفو الدولية بالمغرب والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، حول التزامات المغرب الدولية في موضوع مناهضة التعذيب؛ بالإسراع بإخراج الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب إلى الوجود.

استقلالية وفي تصريح للجزيرة نت، قال نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عبد الإله بن عبد السلام، إن استقلالية الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب عن جميع المؤسسات –بما فيها مؤسسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان– هي أهم عنصر يضمن لها الفعالية والنجاعة.

السكتاوي: تكريس القانون واستقلال القضاء كفيلان بضمان فعالية الآلية (الجزيرة)

وخلافا لذلك، أوضح المدير العام لمنظمة العفو الدولية بالمغرب محمد السكتاوي للجزيرة نت، أن احتضان المجلس لهذه الآلية ليست له أهمية بقدر ما يحتاج الأمر إلى توفير الضمانات الأساسية لفعاليتها والمتمثلة في الانسجام مع مبادئ باريس.

ومن وجهة نظر الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، فإن المجلس "جدير بأن يحتضن هذه الآلية بالنظر إلى الخبرة التي راكمها والاستقلالية التي يتمتع بها والكفاءات التي يتوفر عليها".

تضخم

وقال الصبار في تصريح للجزيرة نت، إن التجارب الدولية أثبتت أن ثلثي المؤسسات الوطنية عبر العالم تحتضن الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب، فضلا عن كون تشكيل آلية وطنية مستقلة عن المجلس "سيجعلنا أمام حالة تضخم في المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان".

غير أن رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان عبد العالي حامي الدين، يرى أنه من السابق لأوانه التحدّث عن الجهة المؤهلة لاحتضان هذه الآلية، وقال في تصريح للجزيرة نت إننا نقبل مبدئيا أن يحتضن المجلس إنشاء الآلية الوطنية "لكننا ننتظر صدور القانون الجديد المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وتشكيلته الجديدة، لأن الوضع الحالي للمجلس وتركيبته الحالية تفتقر لمعايير الاستقلالية". حامي الدين: ننتظر صدور القانون المنظم لمجلس حقوق الإنسان (الجزيرة) من جانب آخر، شدّد السكتاوي على أن تكريس الضمانات القانونية لحماية الحريات والحقوق وتقوية استقلال القضاء ووضع حد للإفلات من العقاب، هو الذي يجعل من الآلية أداة ناجعة، داعيا إلى توفير التمويل الكافي والمستقل عن أي جهة لهذه الآلية، وتحصين أعضائها من أي ملاحقات أو متابعات قضائية بسبب مهامهم في هذه المؤسسة، معتبرا أن فعالية الآلية مرتبط كذلك بتكوينها وتركيبتها ورصيد أعضائها وتاريخهم ومدى نزاهتهم. ممانعة وقال السكتاوي، إن النقاش حول استعداد المغرب لإنشاء آلية وطنية للوقاية من التعذيب يتزامن مع جو عام ومناخ يحمل مؤشرات سلبية ومقلقة تتجلي في التضييق على المدافعين على حقوق الإنسان، و"ممانعة المغرب في التعامل مع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، حيث قام بطرد أعضاء من منظمة العفو الدولية كانوا بصدد إجراء أبحاث حول أوضاع المهاجرين بالمغرب".

لكن حامي الدين يرى أن هذه المؤشرات مجرّد سحابة صيف تؤكد وجود قوى مناهضة للإصلاح، وارتدادات تطبع المراحل الانتقالية عموما، لكن هذا لا يعني أن المغرب سيعود إلى الوراء و"لا يجب أن يقع تضخيم الاختلالات أو الانتهاكات لأنها لا تعكس إرادة جميع مكونات الدولة".

http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2015/6/18/%D8%AC%D8%AF%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%88%D9%82%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B0%D9%8A%D8%A8

الاجهاز على حديقة عمومية و موقف للسيارات بتاوريرت يثير غضب الجمعيات

أضيف في 21 يونيو 2015 الساعة 55 : 20

اقدمت السلطات الاقليمية و المجلس البلدي لمدينة تاوريرت – جهة وجدة– على الاجهاز على جزء كبير من إحدى الحدائق العمومية بتجزئة مولاي علي الشريف ،كما اجهزت بالكامل على موقف السيارات المحاذي لها وذلك بحجة انجاز الشطر الثالث من المركب التجاري الذي سيعوض السوق البلدي المحروق مند ست سنوات

و قال مصدر حقوقي ان اطرافا كثيرة بالمدينة عملت على تضخيم رقم المستفيدين من المحلات التجارية بالمركب الذي هو في طور الانجاز خدمة لأجندات سياسية و انتخابية و عائلية ، ضدا على حق المواطنين في بيئة سليمة و فضاءات عمومية مفتوحة وحدائق للتنزه و الترويح عن النفس

و للإشارة ايضا ،فان السلطات الاقليمية و المجالس البلدية المتعاقبة ،سبق لها و ان اجهزت على عدد من المناطق الخضراء و الحدائق العمومية بكل من الحي القديم و بتجزئة مولاي علي الشريف ، كما انه تم اجتثاث 165 شجرة بالطريق المؤدية الى مدينة دبدو ولا زال لحد الان لم يكشف عن من كان وراء العملية .

و راسل فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان كلا من وزير الداخلية ووزيرة الطاقة والمعادن و الماء **والبيئة و رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان** و والي الجهة الشرقية، قصد التدخل من اجل وضع حد لما قال أنه "الجرائم البيئية "،كما طالب مسائلة و محاسبة كل من كان وراء هذا الضرر البيئي الذي اصاب المدينة ككل.

http://zoompresse.com/news7195.html

"الجمعية" تؤكد وجود "خروقات" مست أركان المحاكمة العادلة لطلبة فاس

بديل ـ شريف بلمصطفى طباعة

أكد فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بفاس-سايس، أن محاكمة طلبة فاس الإحدى عشر المعتقلين، شابتها العديد من "الخروقات" التي مست أركان المحاكمة العادلة، مشيرة إلى "ثقل الأحكام الصادرة في حق المتابعين و قساوتها".

ومن جملة هذه "الخروقات"، أورد بيان للجمعية، توصل "بديل.أنفو"، بنسخة منه، أنه تم "حرمان عائلات المتابعين، و الطلبة، وعموم المواطنين من حضور جلسات المحاكمة؛ دون إغفال التطويقات الأمنية و قمع و اعتقال بعض الطلبة المتضامنين مع المتابعين . وهو ما يجعل من المتابعة محاكمة سياسية"، بحسب البيان.

وأضاف البيان، أنه تم "المس بأركان المحاكمة العادلة في هذه القضية و المتمثل في رفض هيئة المحكمة لملتمسات دفاع الطلبة المتعلقة بالاطلاع على تقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و على الملف الطبي الكامل للضحية"، وكذا "إحلاء المسؤولية التقصيرية عن الدولة وعدم الاستماع إلى عناصر الوقاية المدنية و الطبيب الذي عالج الحسناوي قبل وفاته".

الجمعية تؤكد أيضا أن هناك ازدواجية في التعامل مع الشهود : الأخذ بأقوال شهود الإثبات الذين قدموا شهاداتهم عن واقعتين متفرقين في المكان و موحدتين في الزمان و هذه مسألة مستحيلة، وبالمقابل عدم الأخذ بأقوال شهود النفي المشكلين من مواطنين ومواطنات لا تربطهم أية علاقة سياسية بأي طرف ومن فئات اجتماعية مختلفة (أستاذة جامعية-سائق سيارة للأجرة-نادل مقهى) في حق بعض المتابعين مما حرمهم من البراءة.

http://badil.info/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%A4%D9%83%D8%AF-%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%AE%D8%B1%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B3%D8%AA-%D8%A3%D8%B1%D9%83%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84/

رفقاء الهايج في تاوريرت يشتكون رئيس المجلس البلدي لوزير الداخلية و مسؤولين آخرين

عدد القراءات : 67

وجه فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتاوريرت طلب تدخل إلى وزير الداخلية و وزير الطاقة و المعادن و الماء و البيئة و **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** و والي الجهة الشرقية ضد ما أسماه محاولة رئيس المجلس البلدي للمدينة محمد الصغير نصري الإجهاز على حديقة عمومية و موقف السيارات بتجزئة مولاي علي الشريف بحجة انجاز الشطر الثالث من المركب التجاري الذي سيعوض السوق البلدي المحروق منذ ست سنوات،و قالت الجمعية إن اطرافا كثيرة بالمدينة عملت على تضخيم رقم المستفيدين من المحلات التجارية بالمركب الذي هو في طور الانجاز خدمة لأجندات سياسية و انتخابية و عائلية،ضدا على حق المواطنين في بيئة سليمة و فضاءات عمومية مفتوحة و حدائق للتنزه و الترويح عن النفس،و أضافت الجمعية في مراسلاتها إن السلطات الإقليمية و المجالس البلدية المتعاقبة،سبق لها و أن أجهزت على عدد من المناطق الخضراء و الحدائق العمومية بالحي القديم و تجزئة مولاي علي الشريف و إجتثت 165 شجرة بالطريق المؤدية الى مدينة دبدو و لا زال لحد الآن لم يكشف عن الذي كان وراء العملية بحسب شكاية الجمعية.

حملة للتبرع بالكتب لفائدة 10 آلاف طفل من أطفال المخيمات

كان إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أول من تفاعل مع حملة جديدة، أطلقتها شبكة القراءة بالمغرب، لجمع 4000 كتاب موجه للأطفال واليافعين، إذ رد عليها برسالة عبر فيه عن تشجيعه للمبادرة وعزمه المشاركة فيها بعد عودته من الخارج.

إلى ذلك، تواصل شبكة القراءة بالمغرب تعبئتها من أجل تحبيب القراءة للأطفال واليافعين، في خطوة ذكية، بإطلاق حملة جديدة للتبرع بالكتب من أجل توزيعها في المخيمات الصيفية، وتنظيم ورشات للقراءة على المستوة الوطني. وقالت الشبكة إن حملتها لهذه السنة انلقت تحت شعار "القراءة متعة...القراءة سفر"، داعية المواطنين إلى التبرع بالكتب الموجهة إلى هذه الفئة العمرية، والمساهمة في عملية القراءة في المخيمات الصيفية التي ينتظر أن يستفيد منها 10 آلاف طفل وطفلة.

وسيستفيد من هذا البرنامج أطفال في 20 مركز للتخييم تغطي جل أنحاء المغرب، وذلك عبر أربعة مراحل للتخييم خلال شهري يوليوز وغشت 2015.

ويهدف برنامج شبكة القراءة بالمغرب، إلى تشجيع الأطفال واليافعين على القراءة كفعل يومي يحقق لهم المتعة ويساعدهم على اكتساب قيم المواطنة والانخراط الفاعل في المجتمع من خلال القراءة.

وتعتزم الشبكة بعد عملية جمع الكتب، إلى تخصيص 200 كتاب لكل مركز تخييم بمعدل 4000 كتاب، مع تنشيط ورشات للقراءة بكل مركز منخرط.

وستحاول الشبكة استغلال فرصة التخييم، التي تعتبرها لحظة تربوية تهدف إلى تهيئ الأطفال واليافعين للانخراط بفعالية وإيجابية في مجتمع المستقبل، لتقوية علاقة الأطفال بالكتاب، بعد وقوفها على مدى ضعف القراءة عند الأطفال واليافعين وعدم اهتمامهم بالكتاب.

جدير بالذكر أن الشبكة تنسق في هذه المبادرة مع وزارة لشباب والرياضة والجامعة الوطنية للتخييم وجمعيات وطنية، تحت شعار "القراءة متعة، القراءة سفر".

http://ihata.ma/?p=3549

Travail domestique

Le CNDH préconise à Genève un âge minimum de 18 ans

12/08/16

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réitéré son appel, vendredi à Genève, à fixer à 18 ans l'âge minimum des travailleurs domestiques dont une grande partie sont des jeunes filles.

"La majorité écrasante de ces travailleurs sont des filles issues de milieux pauvres et sont victimes de déperdition scolaire et des réseaux d'intermédiaires", a déclaré Mme Rabia Naciri, membre du CNDH, devant le Conseil des droits de l'Homme.

S'exprimant lors d'un débat à l'occasion de la Journée annuelle de discussion sur les droits des femmes, Mme Naciri a souligné que la nature et les conditions dans lesquelles s'exerce le travail domestique sont susceptibles de nuire à la santé, à la sécurité ou à la moralité de l'enfant.

Le conseil, a-t-elle dit, accorde une attention particulière au cadre juridique de la lutte contre la violence faite aux femmes, compte tenu de "l'ampleur de sa propagation en tant que forme de discrimination en soi".

Citant l'enquête nationale sur la prévalence de ce phénomène, la représentante du CNDH a indiqué que le milieu conjugal demeure le principal foyer de violence à l'égard des femmes avec un taux de prévalence de 55 pc, et que le taux de prévalence de la violence psychologique et morale s'élève à 48 pc.

Pour ce qui est du cadre juridique en la matière, l'institution nationale avait publié un mémorandum définissant le cadre normatif à adopter dans l'élaboration d'une loi y afférente, tout en prévoyant des mesures spécifiques de protection, de pénalisation et de réparation des préjudices subis par les victimes.

Mme Naciri a expliqué que le cadre en question s'étend à d'autres mesures de nature préventive en lien avec le rôle de l'éducation dans le changement des mentalités ainsi qu'à la place des médias dans la lutte contre les stéréotypes à l'égard des femmes.

Elle a dans ce sens rappelé que le CNDH recommande au gouvernement d'adhérer à la convention du Conseil de l'Europe sur la prévention et la lutte contre la violence faite aux femmes et la violence domestique, adoptée en mai 2011.

Le Conseil national des droits de l'Homme avait pris part, mardi dernier, au débat annuel du conseil des droits de l'Homme sur les moyens de garantir l'exercice du droit à l'éducation par toutes les filles sur un pied d'égalité.

A cette occasion, la délégation du conseil a plaidé pour des mesures d'accompagnement des filles dans leur parcours scolaire et pour l'ancrage de l'approche genre auprès de tous les acteurs concernés.

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

DROIT

4552/30-31

Code pénal: Les enjeux montent

- **Opposition sur les dossiers chauds de dépénalisation**
- **Le projet du Code face à la dialectique entre religion et libertés individuelles**
- **Consensus sur la nécessité d'abolir la peine de mort**

SI l'abolition de la peine de mort est supportée par plusieurs courants au sein de la société, la protection des libertés, dossier tout aussi important et plus crucial, ne trouve pas autant de défenseurs. Un sujet qui continue de susciter les passions et de diviser la société. Un clivage mis en relief lors d'une rencontre organisée par le Conseil national des droits de l'homme à la Chambre des représentants, concernant le projet du Code pénal. Un texte qui suscite le débat depuis sa présentation par El Mostafa Ramid. Cela concerne différentes dispositions relatives à des sujets de société. Peine de mort, avortement, torture, relations sexuelles hors mariage… autant de sujets qui continuent de diviser la société. Surtout que «la réforme du Code traduit un choix de la politique pénale du Royaume», a rappelé Abdallah Ounir, membre de la commission régionale du CNDH à Tanger-Tétouan. Si les différents intervenants à cette rencontre étaient unanimes à considérer que l'architecture du Code pénal doit répondre à l'objectif de la protection de la vie et des libertés, beaucoup d'entre eux, notamment les représentants des ONG, estiment que la mouture présentée par Ramid ne s'inscrit pas dans cette logique. Pour eux, «le projet de Code pénal a maintenu la même philosophie traditionnelle, en opposition avec les valeurs et les principes des droits de l'homme. Ce qui montre que ce texte est au service d'autres priorités que la protection des droits et libertés», a estimé Khadija Rougani, membre du collectif Printemps de la dignité. Différents intervenants ont déploré que «le ministère de la Justice ait opté pour une approche sécuritaire dans cette réforme au lieu de privilégier une orientation basée sur le renforcement de la protection des droits, comme cela a été consacré par la Constitution de 2011». C'est pour cela qu'ils ont collectives». Les conclusions de cette journée d'étude ont également porté sur l'aspect de la légalité, qu'elles ont appelé à renforcer. Cela à travers «une précision systématique des éléments constitutifs

Peines alternatives: «Peut mieux faire»

LA mise en place de peines alternatives est l'une des nouveautés du projet de Code pénal. Néanmoins, ONG et professionnels de la Justice ont estimé qu'il y a un autre palier à franchir. Par exemple, «l'application d'une peine alternative ne doit pas être systématiquement liée à une sanction principale», est-il indiqué. L'idée est de faire de ces peines alternatives un élément d'une «solution intégrée de la réhabilitation, de la réinsertion et de la réduction de la récidive».❑

Sexe, religion, libertés…

LA religion et le sexe sont les sujets qui suscitent le plus la polémique et qui accentuent le clivage de la société marocaine. Concernant les questions liées à la religion, comme la rupture publique du jeûne ou atteinte à la foi d'un musulman, les avis divergent. Au moment où des ONG multiplient les appels à la dépénalisation, certains professionnels de la justice insistent sur l'importance des dispositions relatives à ces domaines. C'est le cas notamment de l'incrimination de l'atteinte à la foi d'un musulman, «qui doit être préservée, surtout que nous sommes dans un pays musulman, conduit par le Commandeur des croyants», a estimé Fatouh Chaker, membre de l'Amicale Hassania des magistrats. En face, des ONG appellent à «la suppression de ces dispositions, sur la base des principes de non discrimination et de liberté de culte». La même opposition des avis concerne le dossier des relations sexuelles hors mariage. Les ONG ayant depuis plusieurs années mené des plaidoiries en faveur de la dépénalisation de ce qu'elles considèrent comme un exercice de liberté individuelle. Or, chez certains magistrats, mais également une partie de la société, qui qualifient ces actes de «dépravation», «cela favorisera le développement de la prostitution et la propagation des maladies sexuellement transmissibles».❑

L'ECONOMISTE
Le premier quotidien économique du Maroc

Peine de mort: S'aligner sur la pratique

LES différents intervenants ont été unanimes sur la nécessité de la suppression de la peine de mort du projet de Code pénal. Ils se basent dans leur argumentaire sur les dispositions de la Constitution de 2011, qui garantissent la protection du droit à la vie. Mieux, ils ont estimé qu'il ne s'agira que d'attester dans ce texte juridique une orientation déjà à l'œuvre dans la pratique, dans la mesure où aucune exécution n'a été enregistrée depuis plusieurs années.❑

plaidé pour un «nouveau système de justice pénale, efficace, équitable et responsable». Cela passe par la mise à niveau de la législation pénale, appelée à être plus «préventive et protectrice de la torture, de la détention arbitraire et de la discrimination». Elle doit également permettre «la garantie des droits, basée sur une logique qui ne prévoit les sanctions privatives de liberté qu'en dernier recours». Ils ont également insisté sur la nécessité d'adopter une «approche de dépénalisation des comportements qui constituent une forme d'exercice des libertés individuelles et des infractions». Il s'agit là de l'un des aspects critiqués au niveau de l'actuelle mouture. A cela s'ajoute la nécessité de «préciser davantage les critères de placement en détention préventive». Un sujet qui suscite la polémique depuis quelques années, autant que ceux sur la violence à l'égard des femmes ou l'abolition de la peine de mort.❑

M.A.M.

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

DROIT

Code pénal

«Le mutisme des élites est incompréhensible»

• Il est impératif de secouer la société

• Décalage dans la législation marocaine sur des sujets comme les relations hors mariage

- L'Economiste: Quelles sont vos conclusions suite à la rencontre organisée par le CNDH concernant les défaillances du projet du Code pénal?

- Khadija Rougani: Il s'agit des mêmes remarques émises par les associations féministes mais aussi par le CNDH, qui avait déjà élaboré un mémorandum dans ce sens. Aujourd'hui, nous considérons que la législation pénale est incapable de protéger les femmes. Et le nouveau projet a repris la même philosophie traditionnelle, conservatrice, qui n'est pas en phase avec l'évolution que connaissent les droits de la femme au Maroc. Parallèlement, il faut dire aussi que la structure du nouveau projet n'est pas liée à une vision claire pour la protection des droits. Et globalement, nous considérons que le ministère de la Justice a opté pour une approche de sanction. Or, celle-ci est seulement un outil au service de la politique pénale, qui doit s'éloigner de la logique de la vengeance.

- Comment cela peut se traduire concrètement?

- La politique pénale est appelée à prendre en considération les dimensions consacrées par la Constitution en termes de protection des libertés. Cela peut passer par la dépénalisation de certaines pratiques, comme la rupture médicale de la grossesse ou les relations sexuelles hors mariage. Sur ce point, nous constatons un décalage au sein de la législation marocaine, puisque le Code de la famille prévoit des dispositions reconnaissant la grossesse survenue lors de la période de fiançailles, qui ne peut pas être assimilée au mariage. En face, nous assistons au maintien de certaines dispositions qui ne favorisent pas le renforcement de la protection des libertés. Par exemple, le projet du Code pénal laisse au magistrat un pouvoir discrétionnaire dans l'interprétation de certains faits relatifs à ces sujets de société. Ceci est dangereux dans la mesure où l'idéologie du juge devient la référence pour sanctionner certains actes.

Pour Khadija Rougani, membre du collectif Printemps de la dignité, «la philosophie du projet de Code pénal est appelée à intégrer la logique de protection des droits et libertés, dans tous ses aspects, notamment à travers la mise en place de mesures préventives, qui garantissent la non-violation de ces droits (Ph. L'Economiste)

- Peut-on s'attendre à une confrontation entre modernistes et conservateurs sur ces sujets qui fâchent?

- Les élites sont appelées à assumer leur responsabilité historique. Aujourd'hui, il est important de secouer la société et élever le niveau du débat. Surtout que le Maroc a franchi des pas dans ce domaine, en approuvant une série de conventions internationales qui confortent cette orientation. C'est pour cela que le mutisme des élites est incompréhensible. Il est important de rompre avec l'hypocrisie liée à l'absence d'une volonté politique claire sur le sujet de la défense des libertés. Ce n'est pas normal de maintenir certaines dispositions à exploiter dans des visions politiciennes, comme cela a été le cas après les scandales des dernières semaines et l'arrestation de personnes accusées d'homosexualité. Or, il s'agit clairement d'une incitation à la haine, qui ne correspond pas à l'orientation voulue en termes d'égalité et de promotion des droits.❑

Propos recueillis par Mohamed Ali MRABI

Pour réagir à cet article: courrier@leconomiste.com

Migration 15669/1_10

Le HCR et le CNDH célèbrent la journée mondiale du réfugié

La Journée mondiale du réfugié, qui a lieu le 20 juin de chaque année, a été célébrée sous le thème «Des personnes ordinaires qui traversent des périodes extraordinaires». À cette occasion, le HCR et le CNDH se sont associés pour organiser des espaces de sensibilisation à Rabat et à Casablanca.

Page 10

Migration

Le HCR et le CNDH célèbrent la Journée mondiale du réfugié

La Journée mondiale du réfugié, qui a lieu le 20 juin de chaque année, a été célébrée sous le thème «Des personnes ordinaires qui traversent des périodes extraordinaires». À cette occasion, le HCR et le CNDH se sont associés pour organiser des espaces de sensibilisation à Rabat et à Casablanca.

À l'instar des pays du monde, le Maroc a célébré samedi dernier la journée mondiale du réfugié. La campagne d'information et de sensibilisation de cette journée, qui concerne les réfugiés du monde entier et qui consiste à attirer l'attention sur leurs problèmes, a porté cette année sur le statut de cette tranche de la population au sein de nos sociétés sur le thème : «Des personnes ordinaires qui traversent des périodes extraordinaires». Pour commémorer cette journée mondiale au Maroc, le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et le Haut-commissariat des Nations unies pour les réfugiés (HCR) se sont associés pour l'organisation de deux espaces de sensibilisation (stands) dans les gares de Rabat-Ville et de Casa-Port du 18 au 20 juin. «Les stands ont vu la présence de représentants du CNDH et du HCR, mais également de membres du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des affaires de la migration (MCMREAM), ainsi que de réfugiés. L'objectif est d'aller à la rencontre du grand public marocain et d'améliorer sa compréhension de ce qu'est un réfugié», indique-t-on dans un communiqué du HCR. Dans ces espaces, les réfugiés ont l'occasion, durant ces trois journées, de relater leur vie et parcours dans leur pays d'origine et ainsi nouer des liens avec le public, en accord avec le thème de la campagne mondiale. «En 2015, la campagne vise à rapprocher le public du côté humain du parcours des réfugiés, en partageant des histoires chargées d'espoir. Celles-ci mettront en lumière les liens communs entre notre public et les réfugiés, les rapatriés, les déplacés internes et les réfugiés réinstallés», souligne la même source.

Par ailleurs, le HCR a créé un microsite de sa campagne pour présenter des histoires de réfugiés qui décrivent avec leurs mots leurs propres passions et intérêts : la cuisine, la musique, la poésie ou le sport. «À travers leurs témoignages, notre objectif est de montrer que ce sont des personnes ordinaires qui traversent une situation particulière. Nous invitons notre public à partager ces histoires avec leurs amis et leur famille pour toucher plus de monde», insiste le HCR.

En outre, la Fondation Orient-Occident, partenaire du HCR, a également organisé, du 10 au 20 juin, la semaine culturelle des réfugiés. Des ateliers et des animations ont eu lieu au sein de leur centre interculturel à Rabat et à Oujda. ■

Hajjar El Haiti

Le HCR a créé un microsite de sa campagne pour présenter des histoires de réfugiés qui décrivent avec leurs mots leurs propres passions et intérêts.

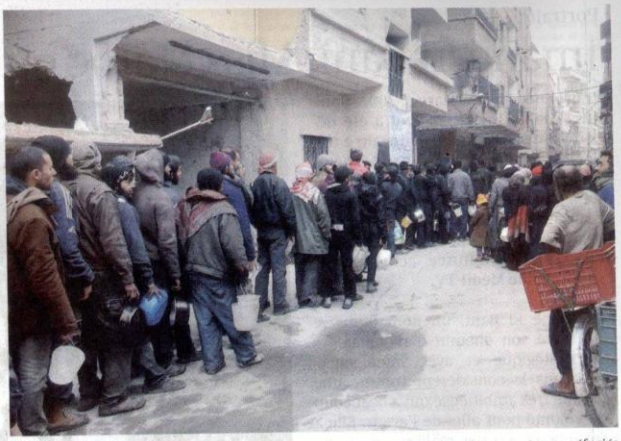

Le HCR souhaite que les Syriens puissent être reconnus et documentés en tant que réfugiés dans la mesure où ce statut est plus protecteur.

Droits de l'Homme

Le CNDH publiera en septembre son rapport sur l'égalité des genres

15667 12

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) devrait dévoiler début septembre un rapport qui dresse l'état des lieux de l'égalité des genres au Maroc, a annoncé, vendredi à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami. Ce rapport déclinera les avancées remarquables enregistrées par le Maroc et l'agenda actuel relatif à l'égalité homme-femme et aux droits de la femme, a indiqué M. El Yazami à l'ouverture d'une rencontre sur «la femme et le changement social», organisée par la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc en partenariat avec la Fondation Jardin Majorelle. Le CNDH publiera annuellement un rapport sur cette question, a-t-il ajouté, soulignant que les droits des femmes et l'égalité des genres constituent un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays, en ce sens, que l'indicateur de développement de la société est fonction du progrès ou du recul de la question de l'égalité entre les sexes. ■

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

Égalité des genres. Le CNDH annonce son rapport pour septembre

1398 - 2

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) devra dévoiler début septembre un rapport qui dressera l'état des lieux de l'égalité des genres au Maroc, a annoncé, vendredi à Rabat, le président du Conseil, Driss El Yazami. Ce rapport déclinera les avancées remarquables enregistrées par le Maroc et l'agenda actuel relatif à l'égalité homme-femme et aux droits de la femme, a indiqué El Yazami à l'ouverture d'une rencontre sur «la femme et le changement social», organisée par la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc (BNRM) en partenariat avec la Fondation Jardin Majorelle. Le CNDH publiera annuellement un rapport sur cette question, a-t-il ajouté, soulignant que les droits des femmes et l'égalité des genres constituent un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays, en ce sens, que l'indicateur de développement de la société est fonction du progrès ou du recul de la question de l'égalité entre les sexes.

La difficile cohabitation entre les instances de bonne gouvernance et le gouvernement

2

Le gouvernement saisit la Haca tout en menaçant d'aller en justice si sa décision ne lui convient pas. Après avoir ignoré le rapport du CESE sur la réforme de la retraite, l'Exécutif décide de s'en inspirer.

gouvernement

La Haca est de nouveau au centre d'une polémique éminemment politique. Il y a quelques mois, un parti politique de l'opposition, le PAM, avait saisi l'instance, ce qui est parfaitement dans son droit, pour une question liée à la diffusion du «droit de réponse» des conseillers de la deuxième Chambre à la télévision. La Haute autorité de la communication audiovisuelle (art. 165 de la Constitution) s'est prononcée en faveur du requérant, s'attirant par la même occasion les foudres du PJD et du gouvernement qu'il dirige. Le chef de gouvernement a passé outre la décision de la Haca et s'est fait un honneur de la contrer devant le tribunal administratif, laquelle juridiction a fini par lui donner raison. Plus récemment, cette instance est de nouveau au centre d'un conflit politique et sociétal. Sans s'embarrasser avec les détails, le chef de gouvernement s'empresse de porter plainte devant l'instance contre la chaîne de télévision 2M. Bien sûr, les lois instaurant cette institution sont claires sur ce point, le chef de gouvernement ne peut que demander un avis. Seules les organisations politiques, syndicales et les associations d'utilité publique peuvent porter plainte auprès de la Haca. Plus d'une semaine s'est écoulée depuis le dépôt de cette plainte et toujours aucune réaction de l'institution. Une première réunion, jugée très «animée», a bien été tenue mais sans que les sages puissent arriver à un accord. Tout porte à croire qu'il n'y aura pas de suite à la plainte du chef de gouvernement, parce que, légalement, il n'a pas le droit d'en déposer et encore moins appeler à des sanctions, estiment de nombreux analystes politiques. Et si décision il y a de sanctionner la chaîne, ce ne sera certainement pas sur la base de cette plainte. Cela malgré la pression qu'exerce le gouvernement. Ce dernier s'attend, d'ailleurs, en quelque sorte à ce scénario, puisque son porte-parole, le ministre de la communication, Mustapha El Khalfi, évoque l'éventualité de saisir la justice au cas ou l'Exécutif venait à être débouté par la Haca. Une tentative à peine déguisée de tordre le bras à l'instance. A moins que ce ne soit une manière de signifier que le gouvernement du PJD ne croit pas vraiment en les décisions de la Haca et ne leur accorde pas de crédit tant qu'elle ne verse pas dans le sens de ses intérêts. Il l'a, d'ailleurs, déjà montré à l'occasion du débat sur la diffusion du droit d'informer des conseillers. Le politologue et député socialiste Hassan Tariq, qui s'est penché sur la question, estime que le chef de gouvernement aurait pu agir via son parti politique, le PJD, qui se chargerait de déposer cette plainte. Il se peut aussi que la voie judiciaire soit exploitée.

Deux visions opposées des droits de l'Homme

Une plainte auprès de la justice donne lieu à une saisine par celle-ci de la Haca pour avis. Et le PJD ne manque pas de ressources en ce sens, ses avocats ou l'une de ses associations pouvaient très bien se

charger de le faire. Mais, dans ce cas, le dernier mot reviendra au tribunal. A moins que cette sortie du chef de gouvernement ne soit qu'une manœuvre pour détourner l'attention de l'opinion publique. Une sorte de message, en somme, dans une affaire qui le dépasse, puisque la gestion des médias publics ne doit en aucun cas s'inscrire dans une logique gouvernementale ou partisane. La missive adressée à l'institution n'est en effet ni une plainte à proprement parler, ni une demande d'avis.

Cela en plus du fait d'être truffée de références juridiques et enrobée d'un discours hautement moralisateur et pour finir rendue publique le jour même, tout cela en fait, en réalité, un message adressé à l'opinion publique plutôt qu'une saisine de la Haca. Les rapports, à la limite conflictuels, en tout cas pas du tout tendres, du gouvernement, principalement son chef et le parti de ce dernier, aux instances de bonne gouvernance dépassent la Haca pour s'étendre à d'autres instances. Il faut dire que, depuis son investiture, le gouvernement, mené par le PJD, a montré à maintes reprises qu'il ne porte pas du tout le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, art. 161 de la Constitution) dans son cœur. Et ce, au début, pour une vague histoire de représentativité. Après, ce sont les décisions et les positions du conseil qui ne versent pas dans le sens des orientations idéologiques du parti islamiste et de son gouvernement qui viennent creuser l'écart entre l'Exécutif et le CNDH.

Les inimitiés du chef de gouvernement avec le CNDH sont de notoriété publique, elles transcendent même l'institution pour revêtir un caractère personnel, l'interpellation, un tantinet dédaigneuse, voire ouvertement provocatrice, du secrétaire général par Benkirane à l'occasion d'un débat sur la réforme du code pénal est patente en ce sens. Ces relations conflictuelles entre le parti et le conseil la déteignent sur les rapports institutionnels entre le gouvernement et cette instance constitutionnelle. Le gouvernement a rarement donné crédit aux rapports et autres recommandations du conseil, à chaque fois qu'il est question de préparer un projet de loi qui porte sur les droits de l'Homme. Le récent débat sur le projet de réforme du code pénal illustre cette réalité. Les positions des deux partis sont, en effet, diamétralement opposées sur certaines clauses et articles qui portent, principalement, sur les libertés individuelles, mais aussi sur l'esprit de cette réforme dans sa globalité.

Des promesses non tenues

«L'observateur de la scène politique notera facilement que le gouvernement considère le conseil comme une instance d'opposition. C'est pourquoi il interagit rarement avec des initiatives et propositions. Le gouvernement ne voit pas non plus aucun mal à ignorer son devoir de consulter le CNDH pour les questions en relation avec les droits de l'Homme», explique cet analyste politique. Et même si le gouvernement en vient à prendre en compte les avis du CNDH, c'est parce qu'il y est contraint, «sans doute acculé par la conjoncture et les contraintes du moment», ajoute cet analyste. Un exemple illustre parfaitement ce genre de situation. Cela s'est passé en mars 2014, le gouvernement s'est fendu d'un communiqué, à l'issue d'un conseil du gouvernement, pour annoncer sa décision d'«interagir rapidement» et de «répondre efficacement» aux plaintes et propositions émanant du **Conseil national des droits de**

l'Homme relevant de l'ONU, était alors en réunion à

Genève et le Maroc était la cible d'une campagne acharnée relative à ce sujet. Le gouvernement devait donc envoyer un message fort à la communauté internationale et contrer cette campagne de dénigrement. Les relations entre le gouvernement et l'Instance nationale de probité et de la prévention pour la lutte contre la corruption (INPPLC, art. 167 de la Constitution) ne sont pas non plus reluisantes. Son président avait déclaré ouvertement que les centaines de plaintes que l'instance a transmises aux départements gouvernementaux, notamment la justice, trouvent rarement échos auprès de ces organismes. Et quand bien même l'administration décide de leur donner suite, la réponse est souvent vague et n'est jamais satisfaisante, cela quand cette réponse n'est qu'une simple notification que la plainte est classée ou transmise à la partie concernée. En même temps, malgré qu'il ait fait sien, depuis sa campagne électorale, le credo de la lutte contre la corruption et la prévarication, le gouvernement n'a rien fait pour faciliter la tâche à l'INPPLC.

Avis ignorés, recommandations rejetées

Le projet de loi 113.12 portant nouveau statut de cette instance vient à peine d'être adopté (le 20 mai dernier). Il est actuellement en instance de publication au Bulletin officiel. On peut dire que le gouvernement et sa majorité n'ont rien fait pour accélérer son adoption, contrairement à certains textes de loi qui ont pu traverser le circuit législatif en un temps record. En même temps, le gouvernement a bien pris son temps pour élaborer ce texte. Il n'a été déposé au Parlement qu'en septembre 2014, soit 3 ans après l'accession du PJD au pouvoir. Pis encore, au moment de l'examen du texte en commission, les élus de la majorité se sont conformés aux dictats du cabinet Benkirane. Presque toutes les modifications importantes apportées par l'opposition au projet de loi ont été rejetées. Certains amendements devaient pourtant donner davantage d'indépendance et un pouvoir contraignant à l'action de l'INPPLC. La majorité, menée par la force de frappe du PJD, n'a rien fait pour cela. Même le Conseil économique et social, censé être d'un appui capital à la politique gouvernementale, est, pour ainsi dire, logé à la même enseigne. La preuve, et c'est encore récent, le gouvernement s'est obstiné à ignorer l'avis du conseil sur le projet de réforme des caisses de retraite, sachant que cet avis compte parmi les partisans des dirigeants même du PJD, à l'instar du président de son conseil national Saâdeddine El Othmani. Seulement, après avoir snobé le travail du conseil, le gouvernement s'est enfin résigné à adopter un plan de réforme qui reproduit les grandes lignes de la proposition de CESE. C'est du moins ce qui ressort des coulisses des préparatifs de la rencontre de reprise du dialogue social avec les syndicats qui devrait avoir lieu mercredi 17 juin. Il faut dire que le CESE ne ménage pas non plus le chef du gouvernement et n'hésite pas à lui dire ses quatre vérités. Les diagnostic et études du CESE ne coïncident pas souvent, ou alors rarement, avec le bilan des réalisations dont se vante le gouvernement. Ce fut le cas pour la réforme de la compensation, celle de la retraite, la fiscalité ou la gouvernance. Quels que soient les rapports entre les deux institutions, l'article 3 du dahir portant promulgation de la loi organique relative au CESE est bien clair. Il stipule en substance : «A l'exception des projets de Loi de finances, le gouvernement, la Chambre des représentants et la Chambre des conseillers sont tenus, chacun en ce qui le concerne, de consulter le conseil sur les projets et propositions de lois-cadres concernant les objectifs fondamentaux de l'État dans les domaines économique,

social et environnemental».

Des questions qui fâchent

Il en va de même pour «les projets liés aux grands choix en matière de développement et les projets de stratégies afférentes à la politique générale de l'État dans les domaines économique, social et environnemental». Cela étant, le gouvernement du PJD ne semble pas non plus en bons termes avec une autre institution similaire, le Médiateur. En effet, récemment, des reproches ont été adressés par le président de cette institution au chef du gouvernement.

L'institution fait porter au gouvernement la responsabilité du gel des plaintes et doléances des citoyens. Cela, en refusant de donner suite aux nombreuses recommandations de l'institution. Bien plus, quatre institutions (le CESE, le CNDH, la Haca et le Médiateur) ont exprimé, à l'occasion d'une rencontre tenue en mars dernier, «leur conviction partagée quant à la nécessité de contribuer à la mise en œuvre des principes d'égalité et de parité énoncés dans la Constitution et des objectifs de développement humain». C'était à l'occasion du débat du projet de loi portant création de l'Autorité chargée de la parité. Il va sans dire que cette levée de boucliers sur une question vis-à-vis de laquelle les islamistes développent une sensibilité pathologique n'est pas pour plaire au gouvernement. L'attitude des islamistes n'est pas plus affable lorsqu'il s'agit d'une autre institution constitutionnelle, le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique. Ainsi, la bataille menée au conseil, via ses organes parallèles, syndicat et associations, à propos de la langue de l'enseignement n'est pas encore près de finir. Il ne se suffit pas de contrer de l'intérieur, mais il n'hésite pas à fuiter la teneur de ses débats pour mobiliser l'opinion publique contre lui. Cela sans s'attarder sur le cas du Conseil de la communauté marocaine à l'étranger que les islamistes du gouvernement ne portent pas non plus dans leur cœur. Reste à savoir comment sera l'attitude du gouvernement vis-à-vis d'autres institutions du genre qui n'ont pas encore été mises en place et qui touchent aux questions toutes aussi sensibles que la parité, les langues et la culture marocaines ainsi que la jeunesse et l'action associative. Le débat qui précède leur création en dit déjà long sur ce que sera la nature de leurs rapports avec le gouvernement islamiste. Naturellement, si les islamistes restent au pouvoir…

A quoi servent les institutions nationales?

La nouvelle Constitution a consacré les principes de promotion et de protection des droits de l'Homme et des libertés, de bonne gouvernance, de développement humain et durable et de la démocratie participative. Pour cela il a été créé ou constitutionnalisé un certain nombre d'institutions nationales. Ainsi, dans ses articles 161 à 170, la Constitution stipule la création, entre autres, de l'Autorité pour la parité et la lutte contre toutes formes de discrimination (APFD), le Conseil supérieur de l'éducation, de la formation et de la recherche scientifique (CSEFRS)...

La loi suprême a stipulé également la constitutionnalisation du Conseil national des droits de l'Homme

(CNDH), l'Institution du médiateur, le Conseil de la communauté marocaine à l'étranger (CCME), la Haute autorité de la communication audiovisuelle (Haca), le Conseil de la concurrence et l'Instance nationale de probité et de la prévention pour la lutte contre la corruption (INPPLC). Toutes ces institutions et instances doivent présenter un rapport sur leurs activités, au moins une fois par an. Ces rapports sont présentés au Parlement et y font l'objet de débat. En théorie. Dans la pratique, ces rapports passent presque inaperçus, les partis étant pris par d'autres considérations de basse politique politicienne. Ainsi, le CNDH est chargé de connaître toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion, ainsi qu'à la préservation de la dignité, des droits et des libertés individuelles et collectives des citoyennes et citoyens. Le «Médiateur» a pour mission, dans le cadre des rapports entre l'administration et les usagers, de défendre les droits, de contribuer à renforcer la primauté de la loi et à diffuser les principes de justice et d'équité, et les valeurs de moralisation et de transparence dans la gestion des administrations. Le CCME se charge notamment d'émettre des avis sur les orientations des politiques publiques permettant d'assurer aux MRE le maintien de liens étroits avec leur identité marocaine. Concernant l'INPPLC, elle a pour mission notamment de coordonner, de superviser et d'assurer le suivi de la mise en œuvre des politiques de prévention et de lutte contre la corruption, de recueillir et de diffuser les informations dans ce domaine, de contribuer à la moralisation de la vie publique et de consolider les principes de bonne gouvernance, la culture du service public et les valeurs de citoyenneté responsable. Le CSEFRS est une instance consultative chargée d'émettre son avis sur toutes les politiques publiques et sur toutes les questions d'intérêt national concernant l'éducation, la formation et la recherche scientifique, ainsi que sur les objectifs et le fonctionnement des services publics chargés de ces domaines. Il contribue également à l'évaluation des politiques et programmes publics menés dans ces domaines.

http://www.challenge.ma/autorites-de-regulation-quel-role-50894/

Autorités de régulation : quel rôle ?

Le débat, pour ne pas dire la polémique, soulevé par la diffusion sur une chaîne de télévision publique d'un spectacle de musique donné dans le cadre du festival Mawazine met en évidence la place qu'occupent les « autorités de régulation » dans les rouages de l'Etat. En réaction à cet «incident», le gouvernement, malgré tous ses pouvoirs, s'est résigné à la saisine de la Haute Autorité de l'Audiovisuel (HACA), instance indépendante chargée de la régulation du secteur de l'audiovisuel. Bénéficiant d'une indépendance vis-à-vis de l'exécutif, les autorités de régulation acquièrent une position de plus en plus importante au point que certains s'interrogent au sujet de leur légitimité démocratique. par C.A.H.

Le Maroc a entamé dès le début des années quatre vingt dix du siècle dernier, des réformes importantes aussi bien sur le plan économique que sur le plan politique. Conscients que les nouveaux défis ne pouvaient pas être relevés par les acteurs étatiques classiques, les pouvoirs publics ont opté, en suivant l'exemple de grandes démocraties à travers le monde, pour la création d'«autorités de régulation» (dénommées autorités administratives indépendantes en France et autorités quasi-gouvernementales au Royaume-Uni) ayant pour mission de réguler des secteurs à la fois stratégiques et sensibles en termes politiques et économiques.

Gestion, compétence et neutralité

Notons tout d'abord que cette politique donne lieu au Maroc à des lectures multiples. Si d'aucuns estiment qu'il s'agit d'une stratégie de l'« Etat profond» de neutraliser les velléités de certaines forces politiques, d'autres y voient la meilleure manière de gérer des affaires dont la sensibilité et la complexité exigent à la fois de l'indépendance et de la compétence. Certes, les calculs politiques sont toujours présents à l'occasion de telles réformes, mais il faut admettre que ce n'est pas une innovation marocaine ; il s'agit au contraire d'un phénomène qui s'est développé depuis longtemps dans les grandes démocraties libérales.

Au Maroc, l'introduction de ces nouvelles entités dont le statut déroge au droit commun, a coïncidé avec l'ouverture économique et politique du pays. Dans le domaine politique, notamment celui de la protection des libertés et droits des citoyens, plusieurs instances ont été créées; le Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (remplacé par le Conseil National des droits de l'homme), Diwan Almadhalim (remplacé par l'institution du Médiateur), la Haute Autorité de l'Audiovisuel, l'Instance Centrale de la Prévention de la Corruption et la Commission Nationale de Contrôle de Protection des données à caractère personnel. Mais c'est dans le domaine économique où cette formule a reçu le plus d'applications. L'exemple le plus ancien est celui de Bank Al Maghrib, suivie du Conseil Déontologique des Valeurs Mobilières (Autorité Marocaine du Marché des Capitaux depuis 2013), de l'Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, du Conseil de la Concurrence, de l'Agence Nationale des Ports et de l'Autorité de Contrôle des Assurances et de la Prévoyance Sociale. Le processus ne semble pas s'arrêter, puisque d'autres projets sont déjà dans le pipeline comme celui de la création d'une autorité de régulation pour le secteur énergétique.

Indépendance vis-à-vis de l'exécutif

Le statut juridique des autorités de régulation n'est pas uniforme. La qualification de leur forme est disparate, le Conseil National des droits de l'homme est « une institution nationale pluraliste et indépendante», le Médiateur est «une institution nationale indépendante», le Conseil de la Concurrence est «une institution indépendante», la Banque Centrale et l'Autorité du Marché des Capitaux ont le court qualificatif de «personne morale publique». Seule l'Agence Nationale des Ports est érigée en établissement public.

Le principal trait caractérisant ces instances réside dans leur indépendance vis-à-vis de l'exécutif. Mais là aussi le régime n'est pas uniforme, le degré d'indépendance varie d'une instance à une autre. Si la Banque centrale bénéficie d'un bon degré d'indépendance, l'agence Nationale des Ports est tout simplement placée sous le contrôle de l'Etat, à l'instar des établissements publics classiques, alors que la CNDP est «instituée» auprès du Chef du gouvernement. Quant aux organisations de protection des Droits de l'homme et des libertés, leur indépendance vis-à-vis du gouvernement est plus accentuée, puisqu'elles bénéficient de la «protection tutélaire» de S.M. le Roi.

Même si le périmètre d'action des organismes de régulation marocains demeure relativement limité par comparaison à d'autres pays comme le Royaume-Uni, la France ou la Turquie, il faut admettre qu'il couvre des secteurs d'une grande importance comme la banque, l'assurance, le marché des capitaux, les télécommunications, l'audiovisuel, les droits de l'homme , l'activité portuaire et la concurrence. Leurs attributions sont en général très larges, au point parfois de choquer les sensibilités de certains hommes politiques qui voient une partie importante du pouvoir politique leur échapper au profit de technocrates qui bénéficient d'une forte autonomie de prise de décision et qui n'ont pas de comptes à rendre au gouvernement. Le plus frappant, c'est que les autorités de régulation disposent de pouvoirs qui, traditionnellement ne sont pas cumulables ; elles règlementent, contrôlent et prononcent les sanctions. L'un des exemples les plus parlants est celui de la Banque centrale ; la loi bancaire se limite souvent à énoncer les principes et donne au Wali le pouvoir de réglementer, de contrôler et de sanctionner. Si ce schéma s'apprête facilement à la critique, il faut reconnaître qu'il s'agit d'un choix délibéré de l'Etat qui s'est rendu compte de l'incapacité des acteurs classiques de gérer d'une manière efficiente et responsable, certains secteurs économiques et d'assurer la protection des droits et libertés des citoyens. Mais ne s'agit-il pas d'une option qui nuit à l'orientation démocratique du pays ? N'est-il pas plus démocratique de confier le pouvoir aux seules autorités élues ?

L'absence de contrôle peut nuire à la mission

La réponse à ces interrogations mérite d'être nuancée, le Maroc s'est engagé dans ce processus de création des autorités de régulation dans une phase marquée par une ouverture démocratique sans précédent. De même, la Constitution de 2011 dont l'apport en matière des libertés et droits humains est très consistant, a réservé une place de choix aux instances de régulation en les traitant sous le titre d'«institutions de protection des droits et libertés et de bonne gouvernance».

Au stade actuel de son développement, le schéma démocratique classique a laissé apparaître des insuffisances tant en matière de gouvernance, qu'en matière de protection des droits et libertés. En effet, le recours à des autorités administratives pour protéger les droits des citoyens peut être traduit comme une méfiance vis-à-vis des élus et aussi du système judiciaire qui n'est pas toujours efficace en la matière. Quant à la régulation économique, elle traduit aussi l'incapacité des élus à gérer certaines activités avec neutralité et compétence. C'est dire que la technocratie peut servir la démocratie, en apportant de l'expertise et de la rigueur dans la gestion des affaires économiques d'une part et de la neutralité et de l'efficacité dans la protection des droits et libertés des citoyens d'autre part.

Mais pour mieux servir la construction démocratique dans notre pays, les régulateurs y compris ceux de la protection des droits et libertés, doivent être soumis au contrôle du parlement et bien sûr, à celui des institutions judiciaires. Leur indépendance vis-à-vis de toute pression extérieure ne justifie pas l'absence de contrôle; toute gestion dans un Etat de droit implique reddition des comptes, tant en ce qui concerne l'accomplissement de la mission, qu'en ce qui concerne la gestion du budget.

http://www.challenge.ma/autorites-de-regulation-quel-role-50894/

Droits de l'Homme : le CNDH publie bientôt son rapport sur l'égalité des genres

Quid 20/06/2015 11:41

couv-yazami

Les droits des femmes et l'égalité des genres constituent un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays

Le conseil national des droits de l'Homme (CNDH) publiera début septembre un rapport qui fera le point sur l'égalité des genres au Maroc. C'est ce qu'a annoncé le 19 juin à Rabat Driss El Yazami, le président du Conseil à l'ouverture d'une rencontre sur « la femme et le changement social », organisée par la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc (BNRM) en partenariat avec la Fondation Jardin Majorelle.

Ce rapport mettra en exergue les différentes avancées du Maroc en la matière et l'agenda actuel relatif à l'égalité homme-femme et aux droits de la femme. El Yazami a souligné d'ailleurs que le CNDH publiera annuellement un rapport sur cette question, rappelant que les droits des femmes et l'égalité des genres constituent un sujet fondamental déterminant l'avenir démocratique et le processus de développement du pays.

A noter que l'article 19 de la Constitution de 2011 consacre l'égalité et la parité entre l'homme et la femme.

http://www.quid.ma/politique/droits-de-lhomme-le-cndh-publie-bientot-son-rapport-sur-legalite-des-genres/

دريس اليزمي رئيس مجلسي الجالية والوطني لحقوق الإنسان يهين إمارة المؤمنين بالمملكة المغربية ..كيف

فرحان إدريس .....

خرج علينا **السيد إدريس اليزمي رئيس مجلسي الجالية والوطني لحقوق الإنسان** بتصريح إعلامي يقول فيه أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان سيصدر قريبا تقريرا حول وضعية المساواة بين الرجل والمرأة ، وأن هذا الملف شهد تطوركبير بعد المصادقة على الدستور الجديد ...

يعني أن إمارة المؤمنين بالمملكة المغربية في عهد جلالة الملك محمد السادس عرفت لعقود عدم مساواة بين الجنسين ؟؟؟ يعني هنا إتهام صريح للشريعة الإسلامية التي تعد أحد الأركان الأساسية لإمارة المؤمنين المعتمدة منذ وصول الأسرة العلوية الشريفة إلى حكم المغرب !!!

وهذا يناقض أحكام الإسلام والنصوص القرآنية التي وردت في المساواة حيث يقول سبحانه وتعالى : " يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم "

فالسيد إدريس اليزمي الفراكفوني العقيدة والإيديولوجية واللائكي بإمتياز ينظر إلى قضية المساواة من وجهة نظر غربية التي تؤمن بالمساواة بين الرجل والمرأة في كل شيء ...في الميراث...في حرية الجنس المطلقة ...في حرية الزواج بين الجنس الواحد ..وفي المثلية الشذود الجنسي ...ويكن عداء شديد لكل ماهو إسلامي من أخلاق ..وفكر ..وأدبيات وثقافة وحضارة لأنه تربى في حضن فرنسا الإستعمارية !!!

وهذه قيم غربية تضرب في العمق ثوابت العقيدة الاسلامية التي ميزت الدولة المغربية على مر العصور ولاسيما إمارة المؤمنين في عهد الملوك العلويين ....مع الأسف في عهد جلالة الملك محمد السادس الذي كان وراء توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة إستفاذ مجموعة من الفركفونيين اللائكيين من نتائجها وعوضوا بتعويضات مالية خيالية تقلدوا على إثرها مناصب سيادية في الدولة المغربية وهكذا نرى سطوتهم في وسائل الإعلام العمومي المرئي والمسموع والمكتوب وتصدروا المشهد الفني والثقافي والحقوقي ، وما فيلم ..الزين لي فيك ...ومهرجان موازين وما حدث فيه ونتج عنه من تدخلات لأحزاب سياسية ومثقفين معروفين لدى أفراد المجتمع المغربي بعدائهم لما هو إسلامي ...ولثوابت إمارة المؤمنين بالمملكة المغربية والسيد إدريس اليزمي يعتبر رأس الحربة لهذه المجموعة ..

.

فالرجل منذ توليه رئاسة مجلس الجالية سنة 2007 عمل تفريق الجالية وصنفها درجات ..درجة أولى ..ودرجة ثانية..وكان وراء تعيين موظفين أشباح أمثال أجاراي ومروان اللذان يتقاضان منذ سنوات مبلغ شهري يقدر ب 30.000 درهم وموظفين آخرين ...أليس هذا هدرا للمال العام من دافعي الضرائب المغربية ..؟؟؟ فالسيد إدريس اليزمي برئاسته لمجلس الجالية له صلاحيات واسعة مثل التعيين المباشر للموظفين وصرف مبالغ مالية ضخمة عبارة تمويلات لمشاريع وهمية للمقربين منه كأمثال صهره المتواجد بفرنسا الذي سنخصص له تحقيق ميداني كامل حول الصفقات والتمويلات التي حصل عليها عن طريق رئيس المجلس !!!

لو نظرنا إلى الظهير الملكي للتعيين لوجدنا أن كل السلطات فيما يخص الإدارة والتسيير والتعيين ومنح التمويلات بيد رئيس المجلس ...وهذا هو مضمون الظهير ...طبقا للمقتضيات الانتقالية الواردة في المادة 24 من الظهير الملكي رقم 1.07.08 بتاريخ 21 دجنبر 2007 ...

– الرئيس : بتعيينه بموجب ظهير ملكي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، فإنه يسهر على تنسيق أشغال المجلس وهيئاته وأنشطته. وهو المتحدث باسم المجلس والمخاطب الرسمي لدى السلطات العمومية الوطنية والمجالس المماثلة والمؤسسات الدولية المعنية بمجال اختصاصه.

فكان الأولى للفعاليات الجمعوية الحقوقية والإعلامية بالخارج أن توجه أسهمها المباشرة للسيد إدريس اليزمي الذي فعلا يعتبر طوال السنوات الماضية المسؤول الأول والأخير عن ما حدث ويحدث بمجلس الجالية من دكتاتورية الإدارة والتسيير والفوضى المالية والأخلاقية ...

لهذا يبقى السؤال مطروحا هل هناك تفويض مكتوب من رئيس مجلس الجالية السيد إدريس اليزمي إلى أمينه العام د. عبد الله بوصوف لتسيير الإدارة العامة للمجلس ؟؟؟ أم أنه لا زال يمارس سلطاته كرئيس لحد الآن ؟؟؟

وماذا يعني أن يوقع حضرة الأمين العام د .عبد الله بوصوف بالديوان الملكي بين يدي جلالة الملك محمد السادس إتفاقية الشراكة بين المملكة المغربية ودولة ساحل العاج فيما يخص قضايا الجالية ؟؟؟

نفس الأسلوب وطريقة الإدارة نقلها إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان حين عين على رأسه سنة 2011 بظهير ملكي !!!

فهو يتخذ القرارات المصيرية دون الرجوع إلى حضرة الأمين العام للمجلس الأستاذ محمد الصبار أو للجمعية العمومية , ويتحكم بشكل مباشر بالإدارة المالية للمجلس ..

ولهذا نجده في المنتدى الدولي لحقوق الإنسان الذي عقد بمراكش و له رصدت ميزانية تقدر ب 17 مليار سنتيم ..صرفت منها تسعة ملايير ...فأين ذهبت ثمانية ملايير الباقية ؟؟؟

فالسيد إدريس اليزمي يجمع بين رئاستي مجلس الجالية والمجلس الوطني لحقوق الإنسان ويتقاضى مرتب شهري يقدر ب 29 مليون سنتيم !!! ضعف ما يأخذه رئيس الحكومة المغربية المنتخبة الأستاذ بنكيران ؟؟؟ والغريب في الأمر لا الصحافة المرئية ولا المسموعة والمكتوبة تطرقت ولومرة واحدة طوال السنوات الماضية لمرتبه الشهري ؟؟؟ ولا تحدثت عن المعايير المعتمدة في تخصيص هذا الأجر الخيالي الشهري من المال العام للسيد إدريس اليزمي ؟؟؟ وماهي الجهة التي تدفع له بسخاء ولماذا ...؟؟؟ وما هي الخدمات النوعية التي يقدمها في المجال الحقوقي للمملكة المغربية ؟؟؟ وماذا أصلا قدم لأفراد الجالية المغربية بالخارج ليحصل شهريا على هذه الميزانية المالية الضخمة ؟؟

ألا يوجد حقوقيون مغاربة في المنظمات الحقوقية الدولية من بين خمسة ملايين من أفراد الجالية المغربية بالخارج من يستحق هذه المكانة بالمملكة المغربية ؟؟؟ بلى يوجد مغاربة في مناصب ريادية بجمعيات أوروبية ومنظمات حقوقية دولية كرسوا حياتهم للدفاع عن مبادئ حقوق في مختلف دول العالم ....لكنهم ليسوا فرانكوفونيين ولا ئكيين !!! ذنبهم الوحيد أنهم يؤمنون بمبادئ المساواة طبقا للشريعة الإسلامية السمحة التي تتميز بها إمارة المؤمنين بالمملكة المغربية .....

فالسيد إدريس اليزمي له صلاحيات التوظيف المباشر والتعيين وصرف الميزانيات الضخمة ويرفض الذهاب للبرلمان للوقوف بين أعضاءه المنتخبين من طرف الشعب المغربي للمحاسبة ، ويتقاضى ضعف ما يأخذه رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإلاه بنكيران المنتخب من طرف الشعب المغربي !!!

ويتحكم في ميزانية مجلسي الجالية والوطني لحقوق الإنسان والتي تعد بالمليارات ....

هل نحن فعلا أمام مؤسسات دستورية تديرها حكومة الظل ؟؟؟ وبالتالي لا تخضع لسلطات الحكومة المغربية الشرعية والمنتخبة من طرف الشعب المغربي ؟؟؟

http://www.maroc24.ma/news786.html